

في ذكرى الإستفتاء عام 2005

# هل حققت مواد الدستور وحدة الثروات الطبيعية؟



ابراهيم بحر العلوم

بغداد

لإزال يوم 15 تشرين الأول من عام 2005 بشكل معلماً مضيئاً في تاريخ الشعب العراقي، ويستذكر الكثير اندفاع الشعب للمشاركة في الإستفتاء رغم تحديات الإرهاب. فقد أنجز العراقيون اول وثيقة أساسية بنباد عراقية، على خلفية إصرار المرجعية الدينية العليا في النجف لإبراز الإرادة الشعبية العراقية في رسم المستقبل.

وقد أشاد الكثير من فقهاء الدستور في العالم العربي والإسلامي والغربي بهذا الإنجاز التاريخي، ولا يعني ذلك خلو الدستور من الثغرات، حيث يفترض أنه اذا تم الالتزام بقواعده السليمة فبإمكانه أن يعيد الطريق لإستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي. وفي الوقت ذاته، فإنه يعد مادة حيية غير جامدة تتماشى مع متطلبات المجتمع وبالتالي قابلة للتعديل ضمن إجراءات مقننة ينص عليها فيه. والدستور هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة بسيطة أو مركبة ونظام الحكم ملكي أم جمهوري وشكل الحكومة رئاسي أو برلماني، وينظم السلطات العامة فيها من حيث التشكيل والإختصاص وواجباتها وعلاقتها بالسلطات الأخرى، والواجبات والحقوق للأفراد والجماعات ويضع لها ضمانات. فهو وثيقة بين الدولة والمواطنيين لتنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتؤكد بمجملها على إستقلال الدولة وسيادتها ووحدة أرضها وشعبها، وتنفذ بإتجاه وحدة ثرواته الطبيعية. السؤال الذي يجول في أذهان

الكثيرين بعد نحو عقد ونصف عقد من الزمن من إقرار الدستور، هل أن هذه الوثيقة الاسمية ساهمت في تحسين أوضاعنا الاقتصادية؟ أم أنها واجهت تحديات في التطبيق؟ الواقع أن العراق واجه وأزال تحديات وجودية كبرى طوال السنين الماضية يجب أخذها في الحسبان عند الإجابة على هذا التساؤل، وبشكل عام اتصور أن هناك عدة إشكاليات عند مناقشة هذا الأمر، الإشكالية الأولى تتعلق بضعف التزام الطبقة السياسية المتصدية بالدستور وقرآته وهذا بطبيعة الحال يؤدي الى تعثر وتلكؤ الأمر، وأخرى تتعلق بأن بعض المواد الدستورية كانت غير قادرة على توفير الأرضية من حيث صياغتها القانونية ووضوحها في التمهيد لحل النزاعات أو الخلافات، في حين يفترض أن القواعد الدستورية تتحمل في تسوية الخلافات لا في إحداثها، وإشكالية ثالثة محاولات الإلتفاف على مواد الدستور وتفسيرها بالشكل الذي يحقق رضا الطبقة السياسية.

**تحقيق وحدة الثروات الطبيعية** وحدة الثروات الطبيعية والدستور هل نجح دستور 2005 في تحقيق وحدة الثروات الطبيعية في العراق؟ لا تصور أن المواد الدستورية التي تناولت الثروات الطبيعية الواقع لم يرد هذا المصطلح في الدستور وما ورد هو النفط والغاز ولا إهمال المعادن التي يزخر فيها العراق، قناعتنا أن هذه المواد الدستورية 111 و 12 أجاجت مربكة وضبابية

وقابلة للتأويل والإجتهاادات ولم تساهم في حل الخلاف وإنما أحدثت خلافات بين مكونات المجتمع العراقي. ويجب ألا نحمل تبعات الأمر على لجنة كتابة الدستور التي تولت صياغات مواد الدستور، وإنما بتحملها المطبخ السياسي، الذي تجاوز تصورات اللجان المختصة. إن اللجان المختصة التي اشتركت فيها الكتل البرلمانية عام 2005 كانت قد أعدت نصوصاً لثلاثة خيارات في مجال الثروات الطبيعية كمواد دستورية حاكمة في ملكية وإدارة وتوزيع عوائد الثروة، وهي:

الخيار الأول: إن الثروات النفطية والمعدنية ملك للشعب العراقي، تدار من قبل الحكومة الفيدرالية والتي ستخصص نسبة من عوائدها الى المناطق المنتجة وفق قانون. الخيار الثاني: إن الثروات النفطية والمعدنية ملك للشعب العراقي تدار من قبل الحكومة الاتحادية وبالتعاون مع حكومات الاقاليم وتخصص نسبة من عوائدها الى المناطق المنتجة وفق قانون.

الخيار الثالث: إن الثروات الطبيعية النفط والغاز والمعادن ملك للشعب العراقي، وإستغلالها يتم من قبل حكومات الاقليم تحت إشراف الحكومة الاتحادية وتوزع عائداتها بنسب معينة الى المحافظة المنتجة 5 بالمئة والحكومة الاتحادية 30 بالمئة

لقد كانت الاقليم 65 بالمئة ومثلت رؤى وتصورات الكتل البرلمانية المختلفة ومحاولت رسم خارطة لتحديد الملكية

وكانت في بدايتها متعلقة بنوعية العقود المبرمة، حيث أبرم الإقليم عقود مشاركة وأبرمت الحكومة المركزية عقود خدمة، ثم تطورت الأزمة من العقود الى الإستنتاج النفطي ومن ثم استقبل أزمة تصدير النفط. وأصبحت للعراق اليوم نافذتين وسياستين لتصدير النفط الخام. ورغم العديد من الإتفاقيات السياسية المبرمة بين الإقليم والحكومة منذ 2011 وحتى يومنا هذا فإنها لم تكن قادرة على الصمود. ناهيك عن الخلاف المتصاعد نزوته في أزمة توزيع العوائد النفطية وغير النفطية وما رافقها من قضايا في الموازنة.

أد، أن النصوص الدستورية لم تكن ناضجة بالشكل المناسب لحل الأزمة ولم تنظر الى المستقبل ولم تأخذ في الاعتبار أن سيادة العراق ليست مقصورة على وحدة الشعب والأرض بل يفترض أن تكون متمثلة في صياغة مواد دستورية بإتجاه وحدة إستغلال وإستثمار الثروات النفطية.

**النفط الوطني** جرت محاولات كثيرة لتصحيح المسارات التشريعية في القطاع النفطي ومنها قانون شركة النفط الوطنية الذي شرعته الحكومة عام 2009 ولم يمرر في الدورة البرلمانية الأولى 2006-2010 بسبب الخلافات المتعددة، وأعيدت مناقشة القانون في الدورة البرلمانية الثانية 2010-2014 ولم تفلح الكتل البرلمانية في تمريره، وفي الدورة البرلمانية الثالثة 2014-2018 بذل جهد سياسي وتشريعي ونجح البرلمان العراقي لأول مرة بعد التغيير بتمرير قانون مهم يضع الأطار القانوني والإداري للعمليات النفطية في 5 آذار 2018 وكان هناك شبه إجماع برلماني وطني على إقراره. غير أن الحكومة الاتحادية طعنت فيه، ففضت المحكمة الاتحادية بعض بنوده في 23 كانون الثاني 2019.

رغم أن حكومة السيد عبد المهدي تعهدت بضرورة تعديله وتفعلية كما جاء في برنامجها

□ وزير وبرلماني سابق

المجموعات الخارجية ويتبنى الدعم للهجمات الانتخابية ضدها، أن لكي يرتبط الدين بالحد من الفساد، يجب عليه زيادة التسمي الذاتي (بدلاً من نشر السلوك المفضل داخل المجموعة والسعي تجاه المجموعات الأخرى).

بالنسبة لهذه المسألة، لا ينبغي أن يقتصر توفير البيئة السياسية لحرية التعبير عن وجهات النظر الدينية، والمشاركة في الأنشطة الدينية، وعرض الرموز الدينية، ولكن أيضاً السماح للتعديلات الدينية. عندما تتعارض الدولة التمييز ضد مجموعات دينية معينة، لا تتوقع أن يحفز الدين السلوك الأخلاقي الجيد في المجتمع، لذلك، من المتوقع أن يرتبط التمييز الديني بزيادة مستويات الفساد في بلد ما. مكافحة الفساد عالمياً والحد من أثاره أصبحت ضرورة حتمية. تلك الآثار التي من أبرزها تقويض المؤسسات العامة، وإضعاف شرعية الحكومة وثقة الناس في حكوماتهم، وتدمير نهج التنمية، وزيادة عدم المساواة والفقر النطالة وكذلك الجريمة والنزاعات العنيفة. من بين أمور أخرى يمكن إختبار الدين أو أي جانب آخر من جوانب الحياة التي يمكن أن تكون مفيدة في مكافحة الفساد للتأكد من صحتها وفعاليتها.

**متعددة الأديان** على الرغم من الادعاء الرسمي للعديد من الدول الإقليمية بالعلمانية، فإن الأدلة المتوفرة توضح أنه من الأفضل وصف تلك البلدان كدول متعددة الأديان. الشواهد عديدة على كونها دينية إذ لا يقتصر الأمر على قيام الموظفين العموميين بأداء اليمين قبل تسلم المناصب العامة باستخدام

الكتب المقدسة، بل إن معظم التعهدات الحكومية تاطر بديباجات دينية. بالإضافة إلى ذلك، تشارك الحكومه على مختلف المستويات في تمويل ورعاية الأحداث الدينية، تماماً كما تستخدم الأموال العامة أحياناً لدعم بناء دور العبادة والحصول على بعض العناصر الأخرى التي قد تحتاجها هذه الهيئات الدينية. يمكن هذه الإنجازات السياسية يزهر في الدول الناشئة لأن المصالح الوطنية أو العامة أو المشتركة غالباً ما تكون مدمرة بسبب الولادات والالتزامات الأخرى. إذ يعتبر لعاصلي الإستعمار الدكتاتورية، الأثر الأكبر في فصل الدولة عن المجتمع. في الشرق الأوسط نرى تأثير الدول الخوقراطية على مجاوراتها كبراً جداً لا سيما الدول التي ليس مفهوم الدولة هو مفهوم معاصر وله شروط أهمها الحدود والإقليم، بالإضافة إلى الشعب والسلطة، حيث إن الإسلام لا يقر بحدود دولة ولا يقبل أن يبقى في إقليم محدد وبالتالي هذا يفقد مفهوم الدولة أهم عناصر تكوينها، ذلك سبب معاناة كبيرة للدول المتأثرة سبب الإفتقار الى حد ما للتحلق الأيديولوجي والعاطفي بمؤسسات الدولة. المجتمع والدولة يهدفان إلى تنظيم الأليات بينهما. ولكن تختلف الأليات بينهما. الإصلاح يتطلب النظر الى إمكانية الفصل بين ما هو سياسي وبين ما هو ديني واجتماعي، وبالتالي نرى كيف يتحمل الدين مسؤولية الاخفاقات السياسية، وأن الانحراف السياسي والفساد السياسي نراه يلقي بتبعاته

شوق الناس

## عذراً للحمير



ياس خضير البياتي

الامارات

ما كتبه اليوم ليس تحليلاً وعرضاً لكتاب (كابوس ليلة صيف) للزميل د. طه جزاع، إنما هو أشبه بجولة تفقدية لحمير الزمن، ودرشة مع حمار طه المثقف والمطلوب الذي يحاول الاختباء وراء الفلسفة ليخفي أجزائه وطموحاته وقلقه لما يجري في هذا الزمن، وسخرته من عالم البشر، وتهكم بما يفعله من كرواث وتدمير. وربما كان محققاً حمار المؤلف عندما يقول لنا (إن جمهورية الحمير هي أرقى بكثير من جمهوريات البشر وشورتهم التي لم تجلب للأرض التي نشاركهم العيش على أديمها وخيراتنا، غير المناسي والكتابات، واللجنة والخراب).

وهذه الفكرة تفجر لنا دراما الأحداث ومسارات وعقدة لا تهدأ في إثارة الشك في كل شيء، حتى ولو كان حماراً من فصيلة البشر، أو بشراً من فصيلة الحمير. ومن الغريب والعجيب أن نجد الحمار يشغل حيزاً مهماً في كتب القصص والطرائف والأسمار، بداية من كتاب ألف ليلة والأغاني للأصفهاني وأشهرها كلية دمنة، في قصة الأسد والحمار والتعلب، ثم تأتي كتابات الجاحظ عن طرائف الحمار وخصاله وطباعه وأصله وذلك في 65 كمره من صفحات كتاب الحيوان. أما التراث الشعبي فلم ينصف الحمار في أمثاله أو حكاياته، فكلاً تصفه بالبلادة والغباء، واستباحته إهانة وشتمته في العمل أو في النداء، وعلى النقيض نجد توفيق الحكيم قد خص الحمار بمؤلفات خمسة أدبية، عن لطفه وحسنه، وبالغ في رسم صورته، فجاءت في هيئة عظيمة وسيرة عطرة وبهية، وعقلية راجحة للأفكار الذكية، وأراء ناقدة للأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية، وذكر أنه رفيق صباه، وصديق شبابه فلم يكتب عليه مرة ولم يتعدر على رفقته ونداه، ومحاوره الناصح، الذي لا يجامل ولا في الحق يمازح. وفي المكتبات العالمية، نجد عن الحمار عشرات المؤلفات العلمية، والكتابات الروائية، في الشعر والبلاغة والصور النقدية. والقصة تطول عن الحمار، وكأدبيية مؤلمبير للحمير، ومجعاته الالهية، وأحزابه الحزبية، والديمقراطية، والعودة الأمريكية. حيث أصبح الحمير شعاراً للعدالة والحرية، وأصبح اسم الحمار مرادفاً للحرية الحزبية، والديمقراطية، والعودة الأمريكية. حيث أصبح الحمير هم أصحاب الحكم والقرار، وأصول العدالة والحرية، بينما في أوطاننا يقولون في الفرد الفاضل والغني باحماراً: عندما تقرأ كتاب طه جزاع الرصين بفكره وبدلالاته، تشغلك الفلسفة يتحاورون بلغات الشديدي، والجهوف من التأويل في مكان بطله انسان صارت هويته ومتعته القتل، لذلك يقول لنا الرجل

وفلسفة وكلام صريح، نفهم دلالاتها "أعلن هنا بكل صراحة وشفافية ووضوح أن المقصود في هذا الكتاب ومحتوياته، هو ذلك الحيوان الخدم الصابر الأليف، كبير الرأس، قصير الذيل، طويل الأذنين، شارب العينين، الذي يسمى حماراً. وإن أي تشابه بينه وبين أي فرد من أبناء البشر أمر غير مقصود وهو محض مصادفة، إلا إذا كان الشبيه مؤهلاً لذلك". لذلك تجد المؤلف يكتب بحذر شديد، وكأنه يسير على أرض مزروعة بالأفلام، لهذا السبب لم يقل ما كان يمتنى قوله، ليجعل حماره المسكين يحكي نقداً ليضعه في مواجهة الموت والادانة. لا شك أن محنة الكاتب هي محتتنا، ومحنة حماره هي محنة من يعيش على هذا الوطن الذي لا يجد فيه سوى محن المصائب والخراب. وربما كان يريد أن يبعث رسالة فلسفية بطابع قصصي، وبأسلوب بلع الصور والمعنى والسرر الأدبي، أننا نعيش في عالم غير انساني يشبه غابة الوحوش المفترسة، حيث يتفقد إنسانية الانسان وأدميته، ويبقى الحمار هو الرمز الذي يطالب الإنسان "أبسط وسائل العيش الكريم والرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية، وأجواء الأمان والإستقرار والحرية والديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة، وغيرها من الحقوق الإنسانية، لما تورط بتلويث بيده بالدم والريصاص والفوضى والمذابح والحرائق والخراب والاقتتال مع أبناء جلدته وتدمير بلاده هكذا ينتهي حمار جزاع بحكمة إنسانية يعلمها للبشر، لكن المؤلف البشر مظم حماره، ومرة أنصفه بارذواجية، وهكذا هو الحال في الأمثة والأزمات. وكان على حق الباحث (جين دي لافونتين) عندما قال استعين بالاحمار لتعليم البشر، وهذا صحيح، فالحكايات الرمزية يمكن أن تربي الشعوب والحكام بشرط أن يرغبوا هم في ذلك، لأن هناك منهم من يعتبر أن لا حاجه له: لا للحكايات الرمزية ولا للترتبية. عندما سخر الحكيم من حماره، ذات مرة، رد الحمار بصيرة نافذة: لا تهزأ بي ولا بجنسي، بل اهزأ أولاً بنفسك وبجنسك، فنحن فصيلة قد اشتهرت بالكذب والجد، لقد عرفت ظهورنا أشق الأعمال، ولم تنأف من حمل أخص الامصال، وما من واحد بيننا تذر من كثرة العمل وطول ساعاته، أو من رداة العلف وقلّة دسمة، ما نحن إلا الجلد والصبير قد صورت مخلوقاً حياً، لكنك قدوة لأمثالكم من الكسالى المترفين، واكتم لا تبصرون ولا تريدون أن نتفخروا أعينكم على خبيثكم النقيلة. ما من واحد فيكم يريد أن يعرق ليستحق لقمته. عندما قال الحكيم مستانلاً: حقاً تلك مشكلة لا أدري لها حل، رد الحمار: حلها بسيط، أن تعتنقوا مبدأ فيصليتي: (لا راحة بلا عمل، ولا لقمة بغير عرق، ولا ثروة بغير إنتاج). والقصة لا تنتهي، ما بين فضائل من يحكمنا اليوم، وفضائل الحمار فالأخير لا يقتل بل يبارد، ولا يستحوذ على المال العام، ولا يفترخ بهويته وجمهوريته، ولا يتنازل عن جنسيته، ولا يأخذ زوجته للعلاج في الخارج لتنظيف مهبلها، أو يعمل نفخا للصوص والشغاف كما تفعل نائبات البلد، كما انه لا يعمل بواسيرا المؤخره من معاش الفقراء. نعم سمعنا عن رهوط السياسيين الذين اجتمع بهم عدو الافاعي، ونجاسة الكلاب، وخبائة الغريان، وقدارة الخنازير، وتلون الحياوات، لكننا لم نسمع أبداً عن حمار يبيع اهله وعاشه كبعض سياسيي البلد فالحمار يبقى حماراً، حتى لو علن بين الخيول، لا يغير جلده كالأنفى، انه يفترخ بجنسه بأنه حمار ابن حمار!